

ان كان المقنع لا يابس فذكر في الفتاوى الظاهرية انه يكره ان يلبس حوله
بالمدبلورة وكما كشوقا لانه تشبه باهل الكتاب كما ذكر في حكمه بالفتاوى
لوصولها فاعلم انه للمرفعي يكرهه وقدره الجامع الصغير وغيره من كتب الفقه
انه اصحابنا اتفقوا على ان قيل الا نكس في عورة المصلي لا يقصد الصلوة وكثير
يقصد واختلفا في حد الصلوات بينهما **ج** قدر ابو عمرو الكثير بالرجوع وادوا
قليل واد بالربع ربع الغضو الذي اصابه الاكس في ذنوب جمع البدن والى
قدر كثير بالرباع على النصف وفي التصديق روايات كثيرة لزيادة الهديان
الشعر والخز في البطن على هذا الاختلاف وكذا في الهديان واد بالشعر ما على
راى المرأة كذا في الهديان وقال هو الصحيح وما المستر في فصل هو عورة
فيه روايات **هـ** عورة الرجل تحت السترة الى الركبتين فلا نكس في **ح**
عند فر الركبة والسترة عورة **هـ** السترة ليست بعورة فلا نكس في قدر
في العنانية اذ السترة اختلفوا في اذ الركبة مع الخنز عضو واحدا وكل منهما عضو
على حدة قال صاحب الهديان في كتابه النجس ثم الركبة مع الخنز عضو واحد
لوصولها والركبتان مستوفتان والخنز مغطى جاز صلواته لانه نفس الركبتين
وهو اقل من الربع قال وقد قيل ان الركبة بانفرادها عضو ولكن الاول **هـ**
بدن المرأة الحرة عورة كلها الا كفها ووجهها وهذا تنصيص على عورة القوم
عورة وروي انها ليست بعورة وهو الاصح لانه اذ ارضاه الفتاوى **هـ**

كما عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهرها عورة وما سوى
ذلك من يدها فليست بعورة لذا في القدر يكره ففكره في الكس في الكس
عورة الرجل المصلي في الصلوة فترها من غير كس حجاز صلواته بالاجماع وان
اذه ركنا مع الاكس في غير مستر فسد صلواته بالاجماع وان لم يؤد شيئا
لكنه مكث بقدر ما يمكن ادا وركن ثم مستر فسد صلواته
وعندم لا تقصد **ح** العورة عورتان غليظة وخفيفة والغليظة كالساق
والخفيفة كاليد والامعاء والاصح ان التقدير فيهما الربع فذكر
في الهديان ان العورة الغليظة على هذا الاختلاف قال الامام قاضي خا في
شرحها لاني اذ ادت العاري اذ الم مجردا فانه يصلح قاعدا بالايام والايضا
في الهديان وان صلى قايما اخواه والا اول افضل كذا ايضا في الهديان فان صلوا
بالجماعة يعني العورة يكون الامام وظهره فذكر ايضا قاضي خا في شرحه لاني
لوصلت المرأة قائم ينكشف شيئا من يدها بين جوار الصلوة ولو وصلت
قاعده ينكشف شيء من يدها من ربيع الساق تصلح قائمته **ح** وصلح في
قضي واحد محله الجسد كان بحاله يقع بعض على عورة حالة الركوع لا يجوز
فعل هذه الرواية جعلت العورة عن نفسه شرط حتى فرق اصحابنا بين ان
يكون خفيف الخية بان لا يجوز ويبي ان يكون كثيف الخية بان يجوز وعلم **ح**
وانه ان عورتها ليست بعورة في حق ولا تقصد صلواته في واقعات

Copyrighted material